

اليمن/الولايات المتحدة الأمريكية: يجب أن لا تميز الحكومة عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء

كتبت منظمة العفو الدولية اليوم إلى رئيس الولايات المتحدة، جورج بوش، للإعراب عن بواحث قلقها العميق حيال تقارير بأن الرجال الستة الذين نُسفت السيارة التي كانت تقلهم في اليمن بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني قد قُتلوا، بحسب ما زعم، بواسطة صاروخ أطلقتته طائرة من دون طيار موجهة من قبل وكالة الاستخبارات المركزية.

كما كتبت المنظمة إلى رئيس اليمن تسأله عن ما إذا كانت قد جرت محاولات من جانب السلطات اليمنية لاعتقال هؤلاء الأشخاص، وتحته على تقديم توضيح بشأن تعاون الحكومة اليمنية في هذه الحادثة ومعرفتها المحتملة بها.

وقالت منظمة العفو الدولية في تعليقها على الحادثة اليوم: "إذا كانت هذه عملية قتل متعمد لمشبهين عوضاً عن إلقاء القبض عليهم، وفي ظروف لم يشكلوا خلالها تهديداً مباشراً، فإن من شأن عمليات القتل هذه أن تشكل عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، بما يمثل خرقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان".

وأضافت المنظمة قائلة: "إن على الولايات المتحدة أن تصدر بياناً واضحاً لا لبس فيه بأنها لن تميز عمليات إعدام خارج نطاق القضاء في أي ظرف من الظروف، وبأن أي مسؤولين في الولايات المتحدة يتبين تورطهم في مثل هذه الأفعال سوف يقدمون إلى العدالة".

وتحت منظمة العفو الدولية حكومة الولايات المتحدة على تقديم توضيح وافٍ للدور الذي قام به موظفون من الولايات المتحدة في مقتل الرجال الستة. ويشمل القتلى عضو قيادي مزعوم في "القاعدة" يدعى قائد سالم سنان الحارثي.

إن منظمة العفو الدولية تعترف بواجب حكومة الولايات المتحدة في أن تحمي مواطنيها. بيد أن أي تدبير تتخذه يتعين أن يتساق مع التزامات الولايات المتحدة بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان. والتحریم المفروض على الحرمان التعسفي لشخص ما من الحياة لا يجوز الانتقاص منه في أي ظرف من الظروف، حتى في وقت إعلان حالة الطوارئ على الصعيد الوطني.